او كانا معلولي علة واحدة وعلى تقدير كون الوجود الواجب لازما للتعين
يمتنع ان يكون علة للتعين لان العلة يجب ان يتعين قبل المعلول ويمتنع
ان يتعين الوجود الواجب قبل تعينه وعلى التقديرين الاخيرين وهو ان
يكون الملزوم علة للازم او جزء من علة او يكون الملزوم واللازم معلولي
علة واحدة يلزم ان يكون واجب الوجود معلولا وهو محال وان كان واجب
الوجود عارضا للتعين فهو اولى بان يكون معلولا ايضا لان العارض للشيء
مفتقر الى ذلك الشيء والمفتقر الى الغير معلول ولانه اذا كان واجب الوجود
عارضا للتعين لا يكون علة لتعينه والا لكان لازما له فيكون تعينه لغيره
فيتضاعف الافتقار فيكون اولى بان يكون معلولا وان كان التعين لازما
لواجب الوجود فهو معلول ايضا لانه لا يجوز ان يكون واجب الوجود علة لتعينه
لان العلة يجب ان يتعين قبل المعلول ويمتنع ان يتعين الوجود الواجب قبل
تعينه فيكون واجب الوجود المتعين معلولا وان كان التعين عارضا للوجود
الواجب فهو معلول ايضا لانه لا يجوز ان يكون الوجود الواجب علة لتعينه
والا يلزم تقدمه على تعينه بالتعين ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول
بالتعين ولا يكون التعين علة لمعروضه والا لكان لازما له لا عارضا فتعين
ان يكون واجب الوجود المتعين معلولا لغيره فالتعين لا يمكن ان يكون
عارضا للوجود الواجب من حيث هو طبيعة عامة فاذا يكون عارضا له

من حيث

من حيث هو طبيعة غير عامة وحينئذ اما ان يتخصص تلك الطبيعة المعروضة للتعين
بعين ذلك التعين العارض لها او يكون بسبب تعين آخر خصصها او لازم عرض لها
التعين بعد تخصصها فاذا كان الاول فتلك العلة علة لخصوصية ما لذاته يجب
وجوده وهذا محال وان كان الثاني فالكلام في التعين السابق كالكلام في التعين المعلول
ولما بطل الاقسام الاربعة الحاصلة من كون تعين واجب الوجود غير كونه واجب
الوجود تعين كون تعين واجب الوجود عين كونه واجب الوجود فيكون واجب
الوجود واحدا وهو المطلوب واحتج المتكلمون على نفي الالهين بوجهين احدهما انه لو فرض
الهان لاستوت الممكنات بالنسبة اليهما اي يكون جميع الممكنات مقدورة بالنسبة الى كل
واحد منهما لان علة المقدورية الامكان فان الامتناع والوجوب يحيلان المقدورية
والامكان وصف مشترك بين جميع الممكنات فيكون جميع الممكنات مقدورا للكل واحد
منهما فيكون كل منهما قادرا على جميع الممكنات فلا يوجد شيء من الممكنات لانه ان وجد شيء
من الممكنات فاما ان لا يكون واحد منهما مؤثرا فيه او يكون احدهما مؤثرا فيه دون
الآخر فيلزم الترجيح بلا مرجح اما على تقدير ان لا يكون واحد منهما مؤثرا فظاهر لانه يلزم
ترجيح احد طرفي الممكن بلا مرجح واما على تقدير ان يكون المؤثر احدهما فقط فلانه لما كان ذلك
الممكن الواقع نسبته الى كل واحد منهما على السواء فوقوعه باحدهما دون الآخر يكون
ترجيحا بلا مرجح فثبت انه لو وجد شيء من الممكنات على تقدير ان لا يكون واحد منهما
مؤثرا فيه دون الآخر لزم الترجيح بلا مرجح واللازم كالمحال الترجيح بلا مرجح فلا يوجد

Copyright © King Saud University